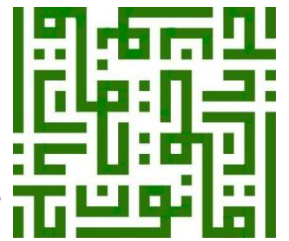


الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان

ديوان المظالم

The Independent Commission for Human Rights



التقرير الشهري حول

الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والحريات

في فلسطين خلال شهر كانون ثاني 2014

يبين هذا التقرير أبرز الانتهاكات التي رصدتها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان خلال شهر كانون ثاني للعام 2014، وقد خلصت الهيئة من مجمل ما رصدته من انتهاكات إلى النتائج التالية:

- ❖ استمرار حالات الوفاة غير الطبيعية بنفس الوتيرة، سجلت الهيئة وقوع 10 حالات وفاة غير طبيعية 7 منها في قطاع غزة و3 حالات في الضفة الغربية وقد توزعت حالات الوفاة حول الوفاة نتيجة فوضى وسوء استخدام السلاح والفلتان الأمني والوفاة في ظروف غامضة والوفاة بسبب عدم اتخاذ احتياطات السلامة العامة، والوفاة في شجارات عائلية والقتل الخطأ والقتل على خلفية الثأر والوفاة في الأنفاق.
- ❖ استمرار حالات التعذيب وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز وارتفاعها في الضفة الغربية وخاصة لدى جهاز الأمن الوقائي، تلقت الهيئة 56 شكوى تتعلق بالتعذيب وسوء المعاملة 36 منها في قطاع غزة و 19 في الضفة الغربية.
- ❖ استمرت الهيئة في تلقي الشكاوى حول انتهاك الحق في إجراءات قانونية عادلة والاحتجاز دون توفير الضمانات ودون توفير ضمانات المحاكمة العادلة التي نص عليها القانون الأساسي.
- ❖ لا زالت بعض الجهات الرسمية الأمنية منها والمدنية تمتنع عن تنفيذ الأحكام القضائية أو التأخير والمماطلة في تنفيذها حيث سجلت الهيئة 8 شكاوى إضافة إلى 16 قراراً كانت قد صدرت منذ فترة طويلة ولم تنفذ حتى الآن. كذلك لم يتم الإفراج عن أحد المواطنين رغم انتهاء مدة محكوميته منذ فترة طويلة.
- ❖ استمرت الهيئة في تلقي الشكاوى حول الاستيلاء على أموال المواطنين من قبل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية دون حكم قضائي.
- ❖ تلقت الهيئة عدداً من الشكاوى حول انتهاك بعض الحقوق كالاعتداء على حرية الرأي والتعبير والإعلام والتجمع السلمي والحريات الأكاديمية، إضافة إلى تلقيها عدداً آخر حول الاعتداء على الأشخاص والممتلكات العامة والخاصة.

أُنشئت الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بموجب مرسوم رئاسي رقم (59) عام 1993، والمادة (31) من القانون الأساسي المعدل الفلسطيني لعام 2003

المقر الرئيسي - مكتب الوسط - رام الله : هاتف: 2986958 / 2960241 / 2987536 972 2 2987211 ، ص.ب. 2264 ، فاكس: 972 2 2987211

مكتب الشمال : هاتف: 972 9 2335668 فاكس: 972 292366408

مكتب الجنوب : هاتف: 972 2 2750549 ، 0097222295443 فاكس: 0097222211120 / 00972222746885

مكتب غزة : هاتف: 0097282824438 فاكس: 0097282845019

Email: ichr@ichr.ps

Web Page: www.ichr.ps

تفاصيل الانتهاكات.

أولاً: انتهاكات الحق في الحياة.

رصدت الهيئة 10 حالات وفاة غير طبيعية خلال شهر كانون ثاني من العام 2014، 7 منها حالات في قطاع غزة منها و3 في الضفة الغربية، توزعت حالات الوفاة على النحو التالي: حالة وفاة واحدة وقعت نتيجة فوضى وسوء استخدام السلاح والفلتان الأمني في قطاع غزة. حالة وفاة واحدة في ظروف غامضة في القطاع. حالتا وفاة وقعتا نتيجة عدم اتخاذ احتياطات السلامة العامة، واحدة في الضفة وواحدة في قطاع غزة. 5 حالات وفاة وقعت نتيجة الشجارات العائلية منها 3 في قطاع غزة وحالتان في الضفة الغربية، إضافة إلى حالة وفاة وقعت في الأنفاق في قطاع غزة. توضيح لحالات الوفاة.

1. حالات الوفاة نتيجة فوضى وسوء استخدام السلاح والفلتان الأمني. بتاريخ 2014/1/26 توفي المواطن أشرف ظاهر فرج الله 18 عاماً من مخيم البريج بمحافظة الوسطى في قطاع غزة، إثر سقوطه على رأسه عقب إصابته بشظايا جراء انفجار جسم مشبوه (كوع متفجر محلي الصنع). ووفقاً للمعلومات المتوفرة للهيئة، فإن المذكور كان يعبث بالجسم المتفجر على سطح المنزل وقد أصيب في يده اليمنى جراء الانفجار، ولدى محاولته النزول على الدرج سقط على رأسه، وتم نقله إلى مشفى شهداء الأقصى بمدينة دير البلح، ونظراً لخطورة حالته تم نقله إلى مشفى الشفاء بمدينة غزة، حيث أعلن عن وفاته بعد ساعات متأثراً بإصابته، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

2. حالات الوفاة في ظروف غامضة. بتاريخ 2104/1/3 توفيت المواطنة وسام عاطف عاشور 13 عاماً من مدينة خانينوس نتيجة تعرضها للشنق. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن المذكورة توفيت بعد قيامها بشنق نفسها بحبل داخل منزل العائلة إثر مشاكل عائلية، وتم نقلها إلى مشفى ناصر بالمدينة، حيث أعلن عن وفاتها وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً لمعرفة ملابسات الحادث.

3. حالات الوفاة بسبب عدم اتخاذ احتياطات السلامة العامة.

- بتاريخ 2014/1/10 توفي الطفل بكر عبد ربه أبو حشيش 7 أعوام من بلدة بيت حانون شمال مدينة غزة جراء سقوطه في بركة تتجمع فيها مياه الأمطار والصرف الصحي. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن الطفل المذكور قد غرق في البركة إثر سقوطه من أعلى وادي بيت حانون حيث كان يلعب مع رفاقه. هذا الوادي غير محمي بسور أو سياج، ويخلو من أي يافطة التحذير بمنع الاقتراب، وقد انتشرت فرق الدفاع المدني جثة الطفل وتم نقله إلى مشفى بيت حانون حيث أعلن عن وفاته، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث.

- بتاريخ 2014/1/18 توفي الطفل سليمان غسان سليمان المحتسب عام ونصف العام من مدينة الخليل، جراء غرقه في حفرة امتصاص، ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فقد سقط الطفل المذكور في حفرة الامتصاص غير المسقوفة والموجودة أمام منزل ذويه، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث وقامت النيابة

بتحويل الجثة للتشريح للوقوف على أسباب الوفاة، وجاءت نتيجة التشريح أن الوفاة بسبب الغرق وعدم اتخاذ إجراءات السلامة العامة، تم الدفن بعد تسليم الجثة للعائلة.

4. حالات الوفاة في شجارات عائلية والقتل الخطأ والقتل على خلفية الثأر.

- بتاريخ 2014/1/8 توفيت المواطنة سهير فؤاد أبو الخير 34 عاماً، والطفل مصعب مازن عزام 10 أعوام وكلاهما من حي الزيتون بمدينة غزة، جراء إصابتهما بأعيرة نارية. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن المذكورين قد أصيبا خلال شجار عائلي وقع بين عائلتي (قاسم وأبو الخير) في حي الزيتون، حيث تم خلاله إطلاق العيارات النارية باستخدام سلاح رشاش تجاه منزل عائلة أبو الخير، أصيبت المواطنة المذكورة بعيار ناري في الكتف توفيت على إثره، فيما أصيب الطفل المذكور بعيار ناري في الصدر خلال تواجده بالقرب من المنطقة برفقة والده الذي يعمل بائعاً متجولاً، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وأوقفت عدداً من المشتبه بهم، وفتحت تحقيقاً في الحادث.
- بتاريخ 2014/1/8 توفي الطفل سليم عبد الحي أبو عيطة 14 عاماً من مدينة الزهراء بمحافظة غزة جراء إصابته بعيار ناري في الفم. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن الطفل المذكور كان في زيارة إلى منزل جده في مخيم جباليا، حينما وقع شجار عائلي بين عائلتي (صافي وغريب)، أُطلقت خلاله الأعيرة النارية باستخدام سلاح رشاش ما أدى إلى إصابة الطفل المذكور، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث وأوقفت عدداً من المشتبه بهم على ذمة التحقيق.

- بتاريخ 2014/1/10 توفيت المواطنة سهى صالح الديك 36 عاماً من قرية بديا بمحافظة سلفيت جراء إصابتها بعدة طعنات بواسطة سكين. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فقد أصيبت المواطنة المذكورة نتيجة خلافات عائلية بينها وبين زوجها، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفتحت تحقيقاً في الحادث، وتم إلقاء القبض على الجاني وتم تحويله إلى الجهات القضائية المختصة لاتخاذ المقتضى القانوني بحقه.

- بتاريخ 2014/1/13 توفي المواطن خالد حسن أبو حماد 24 عاماً من سكان مدينة أريحا، جراء إصابته بعيار ناري في الرأس أثناء وجوده وسط مدينة أريحا. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فقد وقع الحادث على خلفية الثأر، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وألقت القبض على الجاني وفتحت تحقيقاً في الحادث، وتم إحالة الجاني إلى الجهات القضائية لإتخاذ المقتضى القانوني بحقه.

- 5. حالات الوفاة في الأنفاق على الحدود بين قطاع غزة ومصر. بتاريخ 2014/1/12 توفي المواطن بسام إسماعيل الفرماوي 30 عاماً، من مدينة رفح، جراء إصابته بصعقة كهربائية أثناء عمله في أحد الأنفاق الواقعة على الحدود الفلسطينية المصرية جنوبي مدينة رفح.

- 6. حالات الإصابة نتيجة فوضى وسوء استخدام السلاح والفتان الأمني. بتاريخ 2014/1/24 أصيب المواطن محمد جمعة أبو عاصي 23 عاماً من قرية بني سهيلا بمحافظة خان يوس، بعيار ناري في الكتف. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإن المذكور أصيب بعد حضور أفراد من جهاز الشرطة إلى منزل العائلة بغرض توقيف "شقيقه" المطلوب للشرطة، وبعد مشادة كلامية بينه وبين أفراد الشرطة قام أحد أفرادها بإطلاق النار من سلاحه نحو المواطن

المذكور ما أدى إلى إصابته في الكتف الأيسر، وقد تم نقله بواسطة سيارة إسعاف إلى المشفى الأوروبي بخانيونس لتلقي العلاج، وتم التحفظ عليه لاحقاً في النظارة الشرقية.

ثانياً: السلامة الجسدية (إدعاءات التعذيب أثناء التوقيف والمعاملة القاسية والمهينة). تلقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير 56 شكوى تتعلق بالتعذيب وسوء المعاملة 36 منها في قطاع غزة و 19 في الضفة الغربية، وقد توزعت الشكاوى في الضفة الغربية على النحو التالي: 4 شكاوى ضد جهاز الشرطة، 11 شكوى ضد جهاز الأمن الوقائي، 4 شكاوى ضد جهاز المخابرات العامة. أما في قطاع غزة فقد توزعت الشكاوى على النحو التالي 34 شكوى ضد جهاز الشرطة وشكوى واحدة ضد جهاز الأمن الداخلي وشكويان ضد أمن مديرية الإصلاح والتأهيل.

ثانياً: انتهاك الحق في إجراءات قانونية عادلة. ويشمل هذا الحق الاعتقال التعسفي والاعتقال على خلفية سياسية، فقد تلقت الهيئة خلال الفترة التي يغطيها التقرير في الضفة الغربية 46 شكوى تركزت حول عدم صحة إجراءات التوقيف، كون توقيف المشتكين كان إما لأسباب سياسية أو توقيفاً تعسفياً. وفي قطاع غزة تلقت الهيئة خلال ذات الشهر 39 شكوى يدعي المواطنون من خلالها انتهاك الحق في ضمانات المحاكمة العادلة (عدم صحة إجراءات التوقيف، وعدم الفصل بين السجناء، والاعتقال على خلفية سياسية).

رابعاً: انتهاكات حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي.

- بتاريخ 2014/1/12 عند الساعة السابعة والنصف صباحاً قامت مجموعة من الشبان في مخيم الجلزون بمحافظة رام الله، بإغلاق الشارع العام المؤدي إلى بلدة بيرزيت في منطقة سردا شمال مدينة رام الله، هذه الأحداث جاءت على خلفية إضراب العاملين في وكالة الغوث، حيث تدخل جهاز الشرطة الفلسطيني لفض المتظاهرين وانتقلت المواجهة إلى المنطقة الجبلية بين أفراد الشرطة والأمن الفلسطيني، حيث استخدم المتظاهرون الحجارة في مواجهة الأمن وقام أفراد الأمن باستخدام القنابل الصوتية وقنابل الغاز المسيل الدموع، وحسب المعلومات المتوفرة لدى الهيئة فقد تم تسجيل 25 إصابة في صفوف أفراد الأمن، كان بينها إصابات بالكسور نتيجة لإلقاء الحجارة من قبل المحتجين، أما الإصابات بين المتظاهرين فقد تراوحت من (60 - 70) إصابة تراوحت بين الضرب بالعصي على الرؤوس والأرجل وأجزاء الجسم إلى الإصابات بالقنابل التي أطلقها أفراد الأمن.

- بتاريخ 2014/1/28 وعلى خلفية تشييع جثمان الشهيد محمد مبارك من مخيم الجلزون وسط مدينة رام الله تجمع عدد من المشاركين الذين حاولوا إغلاق المحال التجارية، وفي تلك الأثناء جرت اشتباكات بين أفراد الأمن وبعض المحتجين الذين رشقوا أفراد الأمن بالحجارة، أفراد الأمن أطلقوا عيارات نارية وسط مدينة رام الله بالقرب من دوار المنارة، وحسب معلومات الهيئة لم يكن هناك داعٍ لإطلاق عيارات نارية من النوع الحي، وقد أصيب 4 مواطنين نتيجة تعرضهم للضرب بالهراوات على أنحاء مختلفة من الجسم، ولم تسجل أية إصابة بالعيارات النارية. وقد نقل المصابون إلى مجمع فلسطين الطبي وغادروه بعد تلقي العلاج.

- بتاريخ 2014/1/29 قامت عناصر من جهاز الشرطة وأمن الجامعات بفض اعتصام سلمي بالقوة والاعتداء بالضرب ومصادرة البطاقات الجامعية لعدد من الطلبة المشاركين في الاعتصام الذي نُظم في جامعة الأقصى بغزة. ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة فإنه وبتاريخ 2014/1/26 نظمت الأطر الطلابية في جامعة الأقصى بغزة اعتصاماً سلمياً في ساحة الجامعة وفق الأنظمة الداخلية للجامعة، وذلك احتجاجاً على قرارات إدارية اتخذتها الجامعة والمتعلقة بالرسوم الفصلية والخدمات الإلكترونية، مطالبين بالتراجع عنها، وبالتاريخ المشار إليه تم تفريق الاعتصام بالقوة والاعتداء بالهراوات على عدد من المشاركين، وقد تقدم بعضهم بشكاوى لدى الهيئة حول الحادثة.

خامساً: إنتهاكات الحرية الأكاديمية. تلقت الهيئة ثلاثة شكاوى حول الإعتداء على الحريات الأكاديمية شكويان بحق جهاز الأمن الوقائي حول قيامه باستدعاء طالبين من طلبة جامعة الخليل على خلفية نشاطهما الطلابي والسياسي في الجامعة أما الشكوى الثالثة فكانت حول قيام جامعة الإستقلال في مدينة أريحا بفصل أحد طلبتها بناء على قرار من اللجنة الأمنية في الجامعة بحجة إنتماء شقيقه وأحد أبناء عمومته إلى حركة حماس.

سادساً: الاعتداء على الأشخاص والممتلكات العامة والخاصة. بتاريخ 2014/1/18 وعند الساعة الخامسة مساءً، وأثناء انعقاد جلسة للمجلس البلدي لمدينة يطا بمحافظة الخليل، قامت مجموعة مؤلفة من حوالي 100 شخص، حسب إفادة رئيس بلدية يطا المحامي موسى مخامرة للهيئة، بمهاجمة مبنى البلدية المؤلف من 3 طوابق والواقع في وسط مدينة يطا، حيث قاموا بتحطيم نوافذه وأبوابه الزجاجية مع الألمنيوم وذلك باستخدام الحجارة، كما حاولوا خلع البوابة الرئيسية للبلدية بواسطة تراكتر وبعد ذلك هاجموا السيارات المتوقفة في فناء البلدية حيث ألحقوا بها أضراراً جسيمة، وقد حضرت الشرطة إلى المكان وفرقت المهاجمين وفتحت تحقيقاً في الحادث، ووفقاً للمعلومات المتوفرة لدى الهيئة، وحسب إفادة رئيس البلدية، فإن هذا الاعتداء جاء على خلفية منع عضو مجلس بلدي مستتكف عن العمل من دخول مبنى البلدية لحضور الجلسات المنعقدة داخل مبنى البلدية، وذلك بسبب فصله حسب الأصول والقانون. ووفقاً لرئيس البلدية فإنه قام بإبلاغ شرطة يطا مسبقاً حول احتمالية وقوع الإعتداء وذلك لوصول تهديد له بذلك من عضو المجلس المستتكف بأنه إذا لم يسمح له بدخول البلدية سوف يقوم بدخول المبنى عنوة، وبالرغم من ذلك لم تحضر الشرطة مسبقاً وحضرت بعد حوالي ساعة من وقوع الإعتداء. وتقدر الخسائر بحوالي 20 ألف شيكل، وقد تم رفع شكوى لوزارة الحكم المحلي ولمديرية الشرطة ولوزارة الداخلية، وتم توجيه كتاب لقائد المنطقة وذلك من أجل إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة ومحاسبة المتسببين بهذا الإعتداء والزامهم بتعويض البلدية عن الخسائر التي لحقت بالمبنى والممتلكات، وكما أفاد رئيس البلدية بأنه لم يتم توقيف أو إتخاذ أي إجراء قانوني ضد العضو المستتكف أو أي أحد من الذين قاموا بهذا الإعتداء.

سابعاً: الاستيلاء على أموال المواطنين دون حكم قضائي. تلقت الهيئة خلال شهر كانون الأول 5 شكاوى حول مصادرة الأجهزة الأمنية أموالاً وأجهزة كمبيوتر محمولة وغير محمولة وكاميرات وفلاشات ولم يتم إرجاع تلك الأموال والممتلكات المصادرة رغم المطالبة المتكررة بإعادتها.

ثامناً: التأخير والمماطلة في تنفيذ قرارات المحاكم الفلسطينية. تلقت الهيئة 9 شكاوى خلال شهر كانون ثاني من العام 2014 حول عدم تنفيذ قرارات المحاكم، تم تنفيذ 2 منها خلال ذات الشهر، في حين بقيت 7 منها دون تنفيذ، وقد كانت تلك الشكاوى على النحو التالي:

الرقم	الاسم	مكان التوقيف	تاريخ التوقيف	تاريخ صدور الحكم
1	عدي فيصل العواودة	الأمن الوقائي/ الخليل	2013/12	بتاريخ 2014/1/27 صدر قرار عن محكمة صلح دورا وتقرر إخلاء سبيله بكفالة نقدية قيمتها 500 دينار أردني، وبالرغم من دفع قيمة الكفالة الا أنه لم ينفذ القرار ولم يتم الإفراج عنه.
2	محمد بهجت أبو هليل	الأمن الوقائي/ الخليل	2013/12	بتاريخ 2014/1/28 صدر قرار عن محكمة صلح دورا وتقرر إخلاء سبيله بكفالة نقدية قيمتها 500 دينار أردني وبالرغم من دفع قيمة الكفالة الا أنه لم ينفذ القرار ولم يتم الإفراج عنه.
3	أويس هاشم تيم الرجوب	الأمن الوقائي/ الخليل	2013/12	بتاريخ 2014/1/27 صدر قرار عن محكمة صلح دورا وتقرر إخلاء سبيله بكفالة نقدية قيمتها 500 دينار أردني وبالرغم من دفع قيمة الكفالة الا أنه لم ينفذ القرار ولم يتم الإفراج عنه.
4	محمد عيسى أبو عرقوب	الأمن الوقائي/ الخليل	2013/12	بتاريخ 2014/1/27 صدر قرار عن محكمة صلح دورا وتقرر إخلاء سبيله بكفالة نقدية قيمتها 500 دينار أردني وبالرغم من دفع قيمة الكفالة الا أنه لم ينفذ القرار ولم يتم الإفراج عنه.
5	علاء محمد الترياقى	الأمن الوقائي/ نابلس	2013/9/11	بتاريخ 2014/1/21 صدر قرار من محكمة بداية نابلس بالإفراج عنه غير أن القرار لم ينفذ لغاية الآن.
6	توفيق أبو عرقوب	المخابرات العامة/ رام الله	2013/12/23	بتاريخ 2014/1/19 صدر قرار من محكمة صلح رام الله بالإفراج عنه غير أن القرار لم ينفذ لغاية الآن.

أما الشكاوى السابعة فتتمثل في صدور قرار عن محكمة صلح لحلول بتاريخ 2013/7/8، يقضي بإعادة مضبوطات محرزة تعود للمواطن محمود محمد الحميدات، وبالرغم من تسلّم جهاز المخابرات العامة نسخة من القرار إلا أنه

لم يتم تنفيذه لغاية الآن، وتلك المحررات هي (جهاز كمبيوتر محمول من نوع سامسونج وشاحنه والفأرة، وفلاشات عدد (4)، وسيديهات عدد (2) ومبلغ مالي وقيمته 1000 دولار و 580 دينار (قسطه الجامعي) و 64 شيكلاً، وأوراق خاصة وبطاقة الصراف الآلي الخاصة بالمواطن المذكور).

إضافة إلى ذلك لا زال جهاز الأمن الوقائي يحتجز المواطن أيوب أحمد القواسمي والذي حكم عليه من قبل المحكمة العسكرية في الخليل بالسجن لمدة ثمانية شهور علماً بأنه مدني، وقد انتهت مدة الحكم في شهر 8/2011 وما زال لغاية الآن لم يتم الإفراج عنه. وقد أرسلت الهيئة رسالة إلى رئيس جهاز الأمن الوقائي تطالبه بالإفراج عنه غير أن الجهاز لم يقم بذلك حتى تاريخ إعداد هذا التقرير.

كذلك لا زال هناك 16 قرار لم تنفذ في الضفة الغربية منذ فترات طويلة تتعلق بالشأن الإداري.

انتهى